Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 49, No. 6, Supplement 1, 2022

Deanship of Scientific Research

Needs of Omani Youth in the Small and Medium Enterprises Sector

Amjad Alhaj[1]*, Majid Al Busafi[2], Amal AL Hashemi[1]

[1] The University of Oman, Oman

[2] Sultan Qaboos University, Oman.

Received: 9/6/2021
Revised: 5/7/2021
Accepted: 20/10/2021
Published: 30/12/2022

* *Corresponding author:*
amjadalhaj@squ.edu.om

Citation: Alhaj, A., Al Busafi, M., & AL Hashemi, A. (2022). Needs of Omani Youth in the Small and Medium Enterprises Sector. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(6:), 447–463.
https://doi.org/10.35516/hum.v49i6:.4041

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

The study aims to identify the reality of interest in small and medium enterprises (SMEs) in Oman, to reveal the needs of young people in the SME sector in Oman, and to identify Oman's vision 2040 and its role in promoting work in SMEs. The study relies on the descriptive approach, in order to suit the objectives and questions of the study, and is applied to a number of small and medium entrepreneurs: (218) individuals. The study relies on the questionnaire tool as a key tool for data collection, which includes closed and open questions with a view to obtaining data to answer the study questions. The study proves that the need to provide financial support, facilitate access to loans and the need for government support are the greatest needs of young people in SMEs. The study also shows that there is an urgent need to facilitate procedures for clearing transactions and exempting taxes and interests. The study recommends the importance of diversifying the sources of financial support for these institutions, and the need to find a system and policy to support, activate, and protect small and medium enterprises in the event that the project falters or goes through a major problem that may lead to closure and bankruptcy.

Keywords: Entrepreneurship; self-employment; small and medium enterprises.

حاجات الشباب العماني في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أمجد الحاج[1]*، ماجد البوصافي[2]، أمل الهاشمي[1]

[1] جامعة عُمان، سلطنة عُمان.

[2] جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

ملخّص

سعت الدراسة إلى تعرُّف حاجات الشباب في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، والوقوف على رؤية عُمان 2040 ودورها في تعزيز العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي؛ وذلك لملائمته لأهداف الدراسة وتساؤلاتها، وجرى تطبيق الدراسة على عدد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبالغ عددهم (218) فردًا، بالاستناد إلى أداة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، التي اشتملت على أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة بهدف الحصول على بيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة. وأثبتت نتائج الدراسة أن الحاجة إلى تقديم الدعم المالي، وتسهيل الحصول على قروض، والحاجة إلى الدعم الحكومي الفني والإشرافي يعد أكبر حاجات الشباب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك حاجة ملحة في تسهيل إجراءات تخليص المعاملات والإعفاء من الضرائب والفوائد. وأوصت الدراسة بأهمية تنويع مصادر الدعم المالي لهذه المؤسسات، وضرورة إيجاد نظام وسياسة لدعم وتنشيط وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال تعثر المشروع أو مروره بمشكلة كبيرة قد تؤدي الى الإغلاق والافلاس.

الكلمات الدالة: العمل الحر، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، ريادة الأعمال، رؤية عُمان 2040، حاجات الشباب.

أولا: مقدمة:

يعد الشباب أهم عناصر قوى الإنتاج المتاحة في المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، فهم القادرون على دفع عجلة التنمية وحمل لواء التغيير والتنمية، كما يشكلون الركيزة الأساسية للتنمية الاجتماعية، والدعامة الأساسية للاقتصاد القومي، وإنّ رعايتهم والاهتمام بهم مطلب أساسي، وهنا أصبح من الواجب على القيادات والمربين والاجتماعيين والتربويين والمخططين توجيه الاهتمام الأكبر بهذه الفئة، واكسابهم العديد من الخبرات والمهارات التي تمكنهم من قيادة عمليات التنمية والتغيير والتقدم في المجتمع. ويشكل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات في رفد اقتصاديات الدول، فهي من الحلول غير التقليدية لتنمية الاقتصاد القومي من ناحية، وحل فعال لعلاج مشكلة البطالة بين الشباب من ناحية أخرى.

وتحرص العديد من دول العالم على تقديم أفضل مستوى من التعليم والتأهيل والتدريب وتنمية القدرات الشبابية، حتى يسهموا بفاعلية في بناء وتطوير وتنمية مجتمعاتهم، والعمل على تطوير أفكارهم ومهاراتهم، كما تشجعهم على استغلال قدراتهم وتوظيف طاقاتهم واستثمارها لما يعود عليهم بالنفع والفائدة لهم وللمجتمع. ويعد قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أحد أهم القطاعات التي يساهم فيها الشباب، ولذلك تولي كثير من دول العالم اهتمامًا متزايدًا بعمل الشباب بتلك المشروعات، وتقدم لهم الدعم والمساعدة بمختلف السبل ووفقًا للإمكانيات المتاحة.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المفاتيح الرئيسية التي تعزز التنمية الاقتصادية، وتدعم خطة التنويع الاقتصادي التي تتبناها سلطنة عُمان. وجاءت رؤية عُمان 2040 إلى تمكين الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تحت بند "القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي" من خلال تحقيق قطاع خاص ممكن، يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي، من خلال تطوير بيئة الأعمال، وإعطاء القطاع الخاص دور الريادة، وتمكينه من تسيير عجلة التنمية الاقتصادية المتوازنة، بما يتيح بناء بيئة تنافسية ممكنة للقطاع الخاص؛ لتطوير قطاعات إنتاجية حرة محافظة على المجتمع والبيئة. كما تسعى الرؤية إلى تعميق سوق رأس المال، وتوفير التمويل المستدام اللازم وفق أنماط تمويل مبتكرة لإقامة المشروعات الإنتاجية، وخصوصا الصغيرة والمتوسطة منها. كما تهدف إلى إيجاد شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتضنها مؤسسات كبيرة.

وتشير الدراسات السابقة في الأسفل إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه جملة من المعوقات والمشكلات التي تحد من إمكانية تحقيقها للأهداف المنشودة، وتقلل من فرص الإفادة منها، نظرا لوجود عدد من التحديات والحاجات التي تؤثر على مستوى نجاحها وتطور قطاعها في المجتمع.

ويبدو أن طبيعة هذه التحديات والصعوبات ذات المنشأ التشريعي والاقتصادي والتسويقي والإداري التي أخذت تعترض هذه المشروعات وتؤثر على فاعليتها ونجاحها، وما يحيط بها من ظروف وملابسات؛ شكلت مدخلا مهما لدراسة هذا الأمر، لاسيما في ظل التغيرات السريعة التي طرأت على المجتمع وعلى التحولات الاقتصادية السريعة في العالم، وفي ضوء ما تقدم فقد تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في الكشف عن حاجات الشباب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤليين التاليين:

1. ما حاجات الشباب العُماني في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية عُمان 2040؟
2. ما هي الخصائص الديموغرافية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟

ثالثا: أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في:

1. الإسهام في إبراز دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل الشباب.
2. إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه رواد ورائدات الأعمال الشباب في سلطنة عُمان.
3. إثراء المعرفة بتجربة سلطنة عُمان في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. توضيح الطرق المناسبة في العمل بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. مساعدة رواد الأعمال على التغلب على تلك التحديات التي تواجههم، وفهم واقع قطاع ريادة الأعمال في السلطنة.

كما تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في:

1. توضيح البرامج والمبادرات الداعمة لهذه المؤسسات.
2. تقديم مزيد من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة للشباب، وقيام مبادرات مجتمعية آخري تدعم تلك المشروعات.
3. إمكانية إعادة النظر في بعض الإجراءات، وتقديم التسهيلات المختلفة لهذه المشروعات.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في: الكشف عن حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان ودور رؤية عُمان 2040 في تعزيز هذا القطاع، من خلال الآتي:

1. التعرف على حاجات الشباب العُماني في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء رؤية عُمان 2040؟

2. الكشف عن الخصائص الديموغرافية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.

خامسا: الدراسات السابقة

نعرض هنا الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما تواجهها من تحديات تعيق تطورها ونموها في الدول العربية والأجنبية، وفقا لتسلسل زمني **(من الأحدث إلى الأقدم)**، وفي ما يلي عرضًا مفصلًا لأهم نتائج هذه الدراسات:

هدفت دراسة القحطاني (2020) حول "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030: دراسة تطبيقية على محافظة القويعية"، إلى تسليط الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة (2030)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وباستخدام الاستبانة كأداة لجمع معلومات الدراسة، حيث تم تطبيقها على (150) من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة القويعية. وبينت نتائج الدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بمحافظة القويعية، وأوضحت النتائج أيضا الدور الذي تلعبه الهيئة العامة للمنشأة الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التحول الوطني في التنمية المستدامة، كما بينت عينة الدراسة أهمية الدور الذي تلعبه رؤية (2030) في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة القويعية، وأوصت الدراسة بضرورة تدريب العاملين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة النقص في الخبرات، وتشجيع الخبرات الوطنية في دعم وتدريب المبتدئين في هذا المجال.

في حين هدفت دراسة أحمد (2020) الموسومة بـ" العلاقة بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاقتصاد المصري: نماذج من تجارب دول آسيوية" إلى تعرُّف العلاقة بين نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، بالاعتماد على المراجع والكتب، وتقارير المنظمات والمؤتمرات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية. وبينت النتائج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة البطالة في مصر، كما بينت النتائج وجود علاقة قوية بين فعالية المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية، من خلال مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدل دخل الأسرة، وتحسن مستوى المعيشة.

أما في ما يتعلق بدراسة منصور (2020) بعنوان " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول، في ضوء رؤية 2030م - دراسة تطبيقية" فقد هدفت إلى تعرُّف أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، وتحليل وتقييم دور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في مواجهة هذه التحديات. استخدم البحث المنهج الوصفي، وأوضحت النتائج أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تعيق هذه المشروعات من تحقيق أهداف الرؤية، منها الحصول على التمويل. وتوصي الدراسة بتقديم الدعم الكافي لهم سواء الدعم المادي أو اللوجيستي، والعمل على إنشاء صندوق مالي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بفوائد منخفضة.

سعى حسن (2019) في دراسته حول " الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا" إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق عملية التنمية في ليبيا، ومدى مساهمتها في توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتعرُّف المشاكل والصعوبات التي تعوق عملية نجاحها. وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت نتائج الدراسة أن معظم المشروعات الصغرى والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على النجاح والنمو والاستمرار، كنقص الخبرة الإدارية والمهارات الشخصية لدى أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، وضعف وقلة الوسائل الفعالة والناجحة وخاصة التكنولوجية لمساندة ودعم أصحاب الأفكار الجديدة والمشروعات الإبداعية في مرحلة بداية المشروع أو انطلاقه، وعدم وجود المناخ المناسب للاستثمار في القطاع غير النفطي.

أما في ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فقد سعى نور الدين (2018) في دراسته الموسومة بـ"العقبات التي تحد من تفعيل الدور التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " إلى التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والكشف عن أبرز المعوقات التي تعيق نموها وتطورها في الجزائر. وخلصت نتائج الدراسة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تشغيل القوى العاطلة عن العمل، وتنمية الصادرات، كما بينت النتائج أن هذه المشروعات تواجه جملة من المعوقات، أبرزها: المعوقات التنظيمية المتعلقة بالقوانين والتشريعات واللوائح التي تؤثر على بيئة الأعمال على نحو عام، وعلى أداء وتطور المؤسسات على نحو خاص، والمعوقات التمويلية المرتبطة بنقص التمويل، والمعوقات التسويقية والفنية المرتبطة بنقص الخبرة التكنولوجية والعمالة المدربة.

وفي دراسة حول "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية" لـ Ayandibu & Houghton(2017) فقد سعت إلى التعرف على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، والكشف عن الأسباب التي تدعوا إلى الاهتمام والتركيز على هذا النوع من الشركات. حيث بينت الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادها، وأيضا تسهم في خلق فرص عمل كبيرة، وهكذا تقلل من مخاطر الجريمة. وكشفت الدراسة أن هذه الشركات لا تزال تواجه تحديات كبيرة، لعدم وجود متابعة من قبل الجهة التي قدمت لها الدعم أو التمويل، وسوء في إدارة مخصصاتها المالية. وأوصت الدراسة بأهمية تقديم الدعم الحكومية الذي يمكن أن يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بالتمويل والتدريب، وضرورة أن تكون القروض الميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات معدلات فائدة منخفضة من أجل تخفيف عبء القروض عن المشروعات الناشئة.

أما في ما يتعلق بدراسة Muriithi (2017) الموسومة بـ"الشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة (SMES) المساهمات والتحديات والحلول" التي هدفت إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساهماتها والتحديات والحلول التي تواجهها. مستندة إلى أدلة تجريبية وأبحاث جارية حول الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على نحو كبير على الشركات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة وكيفية تحسين عملياتها وربحيتها. وأوضحت النتائج أن العديد من الشركات تواجه تحديات كثيرة تتراوح بين نقص الطاقة ونقص رأس المال وضعف المهارات والكفاءات الإدارية وعدم كفاية المعلومات والفساد، بالإضافة إلى أن معظم الحكومات الأفريقية لا تقدم سوى القليل جدًا من الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وهكذا تتجاهل دافعًا اقتصاديًا حيويًا يمكن أن يشكل أحد ركائز التنمية. وأوضحت الدراسة أهمية أن تضع مختلف البلدان الأفريقية سياسات وأطر تنظيمية من شأنها أن تحابي وتشجع تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير استراتيجيات للتخفيف من حدة الفقر وتحسين الناتج المحلي الإجمالي، كما يجب على الحكومات الأفريقية بذل المزيد من الجهد والتوصل إلى حلول عملية وليست نظرية لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، من خلال التركيز على الوقت والموارد وتكريسهما لمواجهة تحديات نظم الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

سعت دراسة حول " عوائق أمام تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية سلوفاكيا" لـ Ivanová, E. (2017) إلى التعرف على ظروف تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية سلوفاكيا، وتحديد صعوبة الحصول على مصادر التمويل، ودراسة موارد تطوير الابتكار في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاعتماد على استبانة طبقت على (193) شركة سلوفاكية تم تصنيفها على أنها شركات صغيرة ومتوسطة. وأظهرت النتائج أن ظروف العمل في سلوفاكيا ليست مثالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، فهي ليست محفزة، كما أن مجموعة كبيرة من الشركات لديها صعوبة في الوصول إلى مصادر التمويل، خصوصا الخارجية، كما تواجه هذه الشركات مشاكل في الحصول على التمويل بسبب تعقيد عملية الموافقة على الطلبات والمستندات ومعايير صارمة لتقييم القدرة المالية الخارجية.

وهدفت دراسة Majoni, et al, 2016 بعنوان " سياسات وتحديات الشركات الصغيرة والمتوسطة: تحليل مقارن لزيمبابوي وكوريا الجنوبية" إلى مقارنة سياسات وتحديات الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في كل من زيمبابوي وكوريا الجنوبية، وذلك من خلال جمع البيانات على عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المناطق الحضرية في سيول وآسان وهراري وتشينوي في كوريا الجنوبية وزيمبابوي، وأيضا باستخدام مناقشات مجموعات التركيز، وتحليل الوثائق، والمقابلات والملاحظات. وكشفت نتائج الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدين تساهم على نحو كبير في خلق فرص العمل وفي التنمية الاقتصادية لبلديهما، كما بينت النتائج أن هذه الشركات تواجه تحديات كبيرة متشابهة، تتمثل في التحديات المرتبطة بالوصول إلى تمويل الأعمال، ونقص المهارات والتكنولوجيا، وعدم كفاية البنية التحتية أو عدم ملاءمتها، ونقص المهارات الإدارية والتحديات البيئية.

وبخصوص دراسة حول " فهم النمو في الشركات الصغيرة " لـ Allinson et al, 2015، فقد سعت إلى تعرُّف العوامل التي تؤثر في نمو المؤسسات الصغيرة، والكشف عن العقبات التي تعترض نمو هذه الشركات وتؤثر عليها، وأجريت الدراسة على (601) مشروع صغير، منها (279) مشروع عدد الموظفين فيه بين 10 إلى 19 موظف، و(322) مع المشروعات التي فيها (20-49) موظف، وخلصت نتائج الدراسة أن العراقيل التي تعوق المشروعات الصغيرة ذات العدد البسيط من العمال أكبر من العراقيل التي تعترض المشروعات التي تحوي عددا أكبر من الموظفين، كما أوضحت النتائج أيضا أن إدخال التحسينات والتطويرات في عمل المشروعات -سواء كان في الاستثمار المالي أو التصدير والابتكار وغيرها- يؤثر على نحو ايجابي في نموها.

كما سعت دراسة محمد وعبدالكريم (2011) الموسومة بـ"واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني" إلى تشخيص واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تشخيص أبرز المعوقات الماثلة أمامها، ووضع المقترحات الممكنة والهادفة إلى تذليل هذه المعوقات. استخدم الباحثان في هذه الدراسة منهجية التحليل الوصفي بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تفيد بمجملها بوجود كثير من المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، أبرزها عدم تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، واعتمادها على الخبرات العائلية الموروثة، واستخدام الأيدي العاملة غير المدربة والمؤهلة، والأساليب التكنولوجية القديمة.

وفي دراسة حول "الانعكاسات الاجتماعية كالاقتصادية لمشروعات الأعمال الحرة الصغيرة بسلطنة عُمان دراسة ميدانية" لجودة (2009)، هدفت إلى التعرف على الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات الأعمال الحرة الصغيرة بسلطنة عُمان، بالاعتماد على الأسلوب الوصفي. وخلصت نتائج الدراسة أن دوافع المبادرات الريادية نحو تبني مشروع صغير يكمن في الحاجة إلى تطوير الوضع الاقتصادي للأسرة، وزيادة دخلها بعدّه العامل الأقوى لدفعهم نحو تبنى فكرة تأسيس هذه المشروعات. وأوضحت النتائج دور هذه المشروعات في تحسين نوعية جودة الحياة لأصحاب المشروعات الصغيرة، وتحسن مستوى المعيشة، وتحسن في مستويات: السكن، التعليم، والصحة لدى أفراد الأسرة، وأيضا كشفت الدراسة المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، التي تتمثل في ضعف التدريب لدى أصحاب الأعمال الحرة الصغيرة، وافتقادهم للمهارات التدريبية اللازمة لاستدامة أعمالهم.

هدفت دراسة العجلوني وآخرون (2008) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في إنعاش الاقتصاد الوطني: دراسة ميدانية لإقليم الشمال بالمملكة الأردنية الهاشمية" إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في النهوض بالاقتصادي الوطني الأردني، ودورها في تقليص نسب البطالة والحد من مشكلتها، والتعرف على المعوقات التي تعترضها. طبقت الدراسة على محافظات إقليم الشمال بالأردن (إربد، المفرق، جرش، عجلون) على عينة عشوائية من

(300) شخص من أصحاب المشروعات الصغيرة في تلك المحافظات، وأشارت نتائج الدراسة إلى دور المشروعات الصغيرة في النهوض بالاقتصاد الوطني، كما أظهرت النتائج دور المشروعات الصغيرة في

بناء على المراجعة التقييمية للدراسات السابقة التي تم عرضها، يلاحظ أولًا التفاوت الظاهر في مداخلها والموضوعات التي تناولتها وأهدافها، التي تباينت بين السعي إلى التعرف على دور هذه المشروعات، والكشف عن التحديات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على حاجاتها، وأبرز الحلول التي تسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلات. كما يتبين أن هناك تقاطعات بارزة ومهمة بينها سواء من حيث تأكيدها على حجم الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في اقتصاد الدول، وفي رفع الناتج الإجمالي المحلي لها، وأيضا من حيث إبرازها التحديات والمشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من الدراسات السابقة في تحديد منطلقات الدراسة، والإفادة منها في تحديد المفاهيم والتساؤلات الرئيسية للدراسة الحالية، كما يمكن للدراسة أن توظف الدراسات السابقة في تحليل البيانات، وعرض النتائج، وتبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج كل منها. ويتضح في ضوء المراجعة المتأنية لنتائج هذه الدراسات؛ تميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة (التي تم عرضها) بأنها ركزت جل اهتمامها على رصد ومعاينة وتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، والكشف عن أبرز حاجاتها، خاصة مع وجود قلة في الدراسات العُمانية التي تبحث في هذا النوع من الموضوعات.

سادسا: مفاهيم الدراسة

ريادة الأعمال مقابل العمل الحر

عرفت ريادة الأعمال بأنها الإجراءات التي يقوم بها الفرد لتكوين الثروة، وتقبل المخاطرة. ويعرف الشخص الريادي أنه الشخص الذي يملك مشروعات ويديره بنفسه، أو هو الشخص الذي يمتلك القدرة على اكتشاف الفرص وإدراكها، وتحمل المخاطرة، والعزم على البدء بالمشروع، وتأمين المصادر والامكانات اللازمة وتشغيلها، وايجاد ما هو جديد ومميز، على نحو يلبي حاجات العملاء ورغباتهم (العاني وآخرون،2010). كما عرفت أيضا بأنها العملية التي يتم فيها إنشاء شيء جديد ذو قيمة، مع تخصيص الوقت والجهد والمال اللازم لتنفيذه، وتحمل المخاطر الناجمة عنه، واستقبال العوائد المادية والمعنوية المصاحبة له (النجار، العلي، 2009). وفي المقابل يعرف العمل الحر أنه العمل الذي لا يتبع أي جهة، سواء كانت حكومية أو خاصة، يقوم به الشخص بنفسه، ويستثمر فيه جهوده وامكانياته الخاصة ومصادر التمويل، للحصول على أكبر ربح ممكن (إبراهيم، 2008). كما عرف أيضا بأنه عمل اختياري، تقع فيه المسؤولية على صاحبه، وتعود إليه مخرجاته المادية، وقد يكون العمل في مجال واحد أو عدة مجالات، ويكون نوع العمل إما تجاريا أو خدميا أو مهنيا، وعادة ما يكون العمل عملا تنافسيا، ويتأثر بأوضاع السوق كالعرض والطلب والإمكانات المتاحة (أحمد، 2013). وفي الدراسة الحالية نقصد بريادة الأعمال والعمل الحر بأنه العمل الذي يقوم به الفرد أو الافراد في تشغيل مؤسسات خاصة بهم لكسب لقمة العيش، وتتميز بأنها صغيرة أو متوسطة الحجم من حيث نسبة العاملين والإيرادات السنوية.

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها مشروع أو شركة أو منشأة اقتصادية تتميز بقلة حجم العمالة فيها، وتتميز بالاستقلالية، حيث أنها تدار وتراقب من قبل أصحابها، وتحتوي على وحدات إدارية محدودة، ولا تشكل حيزا كبيرا في قطاع الأعمال بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتعدُّ الأساس أو الركيزة التي تعتمد عليها المشروعات الكبرى (الحسيني، 2006). وقد تباينت التعريفات حول مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاختلاف السياسات المنظمة لها بين الدول (يوسف، 2009). ويوضح الجدول (١) تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول:

الجدول 1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول

م	الدولة	بند التعريف	المؤسسات الصغرى	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
1	سلطنة عُمان	عدد العمال	1 - 10	11- 50	51- 150
		المبيعات السنوية	أقل من 150 ألف ر. ع	من 150 ألف - أقل من 1,250 مليون ر.ع	1,250 مليون- أقل من 5 ملايين ر. ع
2	السعودية	عدد العمال	1-5	6-49	50-249
		المبيعات السنوية	5 ملايين ريال ر. س	أكثر من 3 ملايين وأقل من 40 مليون ر. س	من 40 مليون وأقل من 200 مليون ر. س
3	البحرين	عدد العمال	1-5	6-50	51- 100
		المبيعات السنوية	من 50-1 ألف د. ب	أكثر من 50 ألف – 1 مليون د. ب	أكثر من 1 مليون- 3 مليون د. ب
4	الجزائر	عدد العمال	1-9	10 - 49	50 - 250
		المبيعات السنوية	أقل من 10 مليون دج	أقل من 100 مليون دج	من 100 مليون دج إلى500 مليون دج

سادسا: الإطار النظري

يشهد العالم تطورًا في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة في اهتمام الدول والمجتمعات بهذه المشروعات، والتشجيع للإقبال عليها، نظرا لما يمكن أن تقوم به هذه المشروعات في المساهمة للتصدي للمشكلات التي تعاني منها الدول على نحو عام، والدول النامية على نحو خاص، كمشكلة الفقر والبطالة (عثمان، 2018 والطيب، 2016).

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في المجتمعات المختلفة، حيث تشكل أهمية في تطور تلك المجتمعات، وهنا سنتطرق لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشيء من التفصل في جانبين: الأهمية الاقتصادية، والأهمية الاجتماعية:

أولا: الأهمية الاقتصادية:

تنبع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول في أنها تستطيع إسهام في تحقيق تلك التنمية من خلال عدة جوانب:

1- **تشغيل اليد العاملة:** تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل اليد العاملة، وهكذا التقليل من نسب البطالة في المجتمعات، حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل، وتستقطب أعدادا من الباحثين عن عمل، الذين لم يتلقوا التدريب والإعداد المناسب لشغل وظائف مختلفة (خوني، حساني، 2008).

2- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة بداية للانتقال للمشروعات الكبيرة:** نسبة كبيرة من الشركات الكبيرة قد أسست برؤوس أموال محدودة جدا، وهكذا يمكن القول أن تطور الاقتصاد للدول تسهم فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنمو وتترعرع، ويسعى فيها أصحابها لكي تتسع في حجمها وتتحول إلى مشروعات كبيرة لاحقا (عفانه، أبو عيد، 2004).

3- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** تعد المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد مصادر الأفكار الجديدة، والابتكارات، إذ تقوم بدور في إنتاج السلع الحديثة والمبتكرة، كما يعد الإبداع في الإدارة جانبا مهما في المشروعات الصغيرة، حيث أن كثيرا من الخدمات الحديثة والسلع الجديدة أنتجت من خلال هذه المشروعات (خوني، حساني، 2008: 50).

4- **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جذب المدخرات:** يمكن القول أن إنشاء مثل هذه المشروعات يمثل نمطا للاستثمار أكثر انسجاما ومناسبة للمستثمرين، وتشكل إحدى القنوات المهمة لاجتذاب المدخرات وتحويلها إلى استثمار بدلا من إنفاقها في أوجه مختلفة (المبيريك، الشمري، 2006: 97).

5- **المحافظة على استمرارية المنافسة:** تعدُّ المنافسة أداة فعالة لتحقيق التطور الاقتصادي السريع، وذلك من خلال تحقيق التغيير عن طريق الابتكار والتحسين والتجديد (يوسف، 2009: 28).

6- **توفير حاجات المشروعات الكبيرة:** إن الاقتصاد الذي يقوم على الإنتاج الواسع يتطلب وجود عدد كبير من التجار الصغار، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للعمل كوسطاء بين المنتجين والمستهلكين، بهدف التوزيع والإيصال للسلع والخدمات. وعليه يمكن القول أن المشروعات الكبيرة لا تزدهر بدون الصغيرة، التي تزودها بحاجاتها، وتشتري منتجاتها مما يحقق النجاح للطرفين معا (عفانه، أبوعيد، 2004: 17-18).

ثانيا: الأهمية الاجتماعية:

تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في طريقة حياة المجتمعات، وتحدث تأثيرا مباشرا في حياتهم اليومية، فهي تسهم في تحسين المستوى المعيشي والظروف المعيشية للأفراد من المجتمع، من خلال قدرتها على رفع الدخل الفردي، ومساهمتها في التقليل من بعض المشكلات الاجتماعية كمشكلة البطالة، عن طريق ما توفره من فرص عمل محفزة. وتبين النقاط التالية الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

1- التخفيف من المشكلات الاجتماعية: تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من المشكلات الاجتماعية من خلال ما توفره من فرص عمل سواء لصاحب المشروع أو غيره من العاملين معه، وعليه تسهم في التقليل من حجم البطالة. كما أن هذه المشروعات تنتج العديد من السلع والخدمات وتوجهها إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، وهكذا تسهم في وجود علاقات بين مختلف طبقات المجتمع، وتسهم في إحساس أفراد المجتمع بأهمية التآزر والتآخي بين الأفراد (خوني، حساني، 2008).

2- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق عدالة التنمية الاقليمية: تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا في تحقيق التنمية الاقليمية، التي تستهدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل والقوة الشرائية، وخلق فرص عمالة بين أفراد المجتمع، ونظرا لتميز المشروعات الصغيرة بإمكانية الانتشار الجغرافي مقارنة بالمشروعات الكبيرة، التي عادة ما نجدها منتشرة في المناطق والمدن الرئيسية والكبرة فقط.

3- إسهامها في تشغيل المرأة: تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في الاهتمام بالمرأة، وإدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عملها وطبيعتها، إذ أن العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتواجد فيها المرأة كمشاغل الخياطة والمشغولات اليدوية والعمل على الحاسب الآلي

مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل، ويشجعها أيضا على البدء بإنشاء مشروعات خاصة تقودها بنفسها، لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني (النجار، والعلي، 2009: 28).

3 المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للعديد من المعوقات، وتواجهها العديد من المشكلات التي تحد من قدرتها، وتعيق نموها وتطورها، وهذه المعوقات يمكن أن تكون داخلية، وتعود إلى الأساليب الإدارية والفنية والتنظيمية المتبعة في المشروع، وإما أن تكون خارجية، وتعود إلى النظم المجتمعية، والتشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهنا سيتم تقسيم المعوقات بشيء من التفصيل في خمسة جوانب رئيسية:

1- **المعوقات المالية:**

أ- محدودية مصادر التمويل: إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يملكها فرد، أو مجموعة محددة من الأفراد، لا تحتاج إلى المصادر المالية في مرحلة التأسيس فقط، وإنما تحتاجها أيضا في مرحلة النمو والتشغيل، وقلة الموارد المالية المتوفرة للمشروع تحد من قدرته، وتعيق عملية نموه وتوسيعه (أحمد، برهم، 2008: 102).

ب- القروض: عادة ما تكون أساليب القروض المعتمدة لا تتناسب مع ظروف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتطلب توافر الكثير من الضمانات لكي يتم الاقراض، ويجد العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في توفير الضمانات الكافية. (لبيب، 2002: 39-40).

2- **المعوقات الإدارية:**

أ- عدم توافر الخبرة الإدارية:تعاني بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ضعف الكفاءة، وضعف الخبرة لدى الإدارة، حيث أن من يديرون المشروعات قد لا يمتلكون المعلومات الإدارية الكافية التي تمكنهم من تحقيق الربح الذي يسعون إليه، ولا تتوافر لديهم المعرفة الكافية لإدارة الأعمال (الحسيني، 2006: 31).

ب- ثقل عبء العمل على مدير المشروع: عادة ما تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإدارتها من قبل مالكها، فمدير المشروع يقوم بالمحاسبة، ويعقد الصفقات مع العملاء، وهو المسؤول عن توظيف العاملين، وهو الذي يدير المشروع، لهذا فتحميل إدارة المشروع لفرد يحد من قدرة المدير على إدارته (أبو ناعم، 2002: 22).

3- **المعوقات التسويقية:**

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص قدرتها في الجوانب التسويقية، حيث تتسم بعدم اتباعها للأساليب الحديثة في مجال التسويق، وغياب التخطيط التسويقي للمشروع، وافتقارها لأبحاث التسويق، وعدم الإفادة من الكفاءات المؤهلة والمدربة في هذا المجال (أحمد، برهم، 2008: 103).

4- **المعوقات الفنية:**

أ- نقص الأيدي العاملة المدربة: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نقص العمالة المدربة فيها، حيث أن المشروعات الكبيرة تستقطب العمالة المدربة والمؤهلة أكثر، وهذا يؤدي إلى تنقية المؤهلين لصالح المشروعات الكبيرة، ولا يبقى للمشروعات الصغيرة غير كبار السن والمتقاعدين وحديثي التخرج وقليلي الخبرة، الذين يقبلون العمل في المشروعات الصغيرة (خوني، حساني، 2008: 75-76).

ب- نقص الخبرة الفنية والتدريب الكافي: إن نقص الخبرة الفنية والتدريب الكافي لدى إدارة المشروع والعاملين فيه يؤدي إلى اتخاذ قرارات متسرعة وخاطئة، أو القيام بدراسة المشروع من الناحية الفنية بطريقة غير صحيحة، مما يؤثر على المشروع، ويعرقل عملية نموه (المبيريك، الشمري، 2006: 108).

5- **المعوقات التشريعية والحكومية:**

أ- التشريعات: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدم وجود قانون موحد لها، يحدد تعريفا محددا لها، وينظم عملها، ويوفر لها التسهيلات في مجالات التمويل والحصول على التراخيص المطلوبة، بالإضافة إلى تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار، والتضارب بين أدوارها (لبيب، 2002: 39).

ب- الضرائب: تتعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأعباء ضريبية ثقيلة، وهذا يعود إلى أن نسبة الضريبة للمشروعات الصغيرة هي نفسها مقارنة بالمشروعات الكبيرة في بعض الدول (خوني، حساني، 2008: 76).

تجارب بعض الدول في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تجربة اليابان:

تمثل التجربة اليابانية أهمية بالغة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لما اعتمدته اليابان من خطة واضحة المعالم لدعم

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة)بيوض، 2015 وهشام، 2012) ويمكن إبرازها في النقاط التالية:

- تقوم البنوك التجارية بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تمنح هيئات حكومية قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلفة مناطق اليابان.
- تقديم الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل الأخصائيون بالخدمات الإرشادية.
- تقديم برامج تدريبية خاصة للعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لإكسابهم معارف ومهارات العمل اللازمة.
- اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على العقود الحكومية.
- تطبيق سياسة الحماية من الإفلاس لتشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- توفير الأدوات اللازمة لمواكبة التطورات التكنولوجية؛ من أجل توفير البيئة المناسبة للنجاح ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن التجربة اليابانية في المشروعات الصغيرة تعد من أهم التجارب العالمية. ومن خلال العرض الموجز للتجربة اليابانية، يتضح جليا الإجراءات والتحسينات التي اتخذتها الحكومة اليابانية من أجل تطوير قطاع المشروعات الصغيرة، لتكون عنصرا مهما وفعالا في اقتصادها القومي، والسياسات التي اتخذت لتشجيع تلك المشروعات، وتسهيل عمليات الإقراض، وحمايتها من الإفلاس. إن هذه التجربة يجب أن تكون مناط اهتمام وتركيز من قبل الدول النامية، فهي ربما بهذه السياسات ستحل مشاكل وتعقيدات كثيرة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذه بالإضافة إلى أن البرامج التدريبية التي خصصتها الحكومة اليابانية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبرهن على أن النجاح والنتائج التي حققتها اليابان من خلال هذا القطاع جاءت أيضا نتيجة إيمانها بجدوى التدريب والإعداد المسبق لخلق بيئة مناسبة وسليمة لنمو المشروعات الصغيرة(سلمان، العبادي، 2015) (أبو خويط والسوقي، 2015).

تجربة إيطاليا

هناك العديد من العوامل التي ساعدت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية في تحقيق النجاح والتميز عالميا ومن أهمها (كريم والصالحي، 2015)، و(هندي، 2018):

- عدّ المشروعات الصغرى والمتوسطة مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.
- وجود درجة عالية من التعاون والتنسيق في ما بينها من خلال تقسيم عملية الإنتاج الي عدة مراحل تتولى كل مجموعة من الشركات مرحلة من هذه المراحل.
- المرونة والديناميكية في سياسات تطوير وتنمية هذه المشروعات بما يضمن اندماجها في تكتلات اقتصادية أكبر.
- تبني الحكومة القوانين وسياسات حكومية تقدم الدعم والتسهيلات والحوافز لهذه المشروعات، وهو ما يوفر البيئة الخصبة التي شجعت نمو هذا القطاع ليصبح رافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إيطاليا.

تجربة أمريكيا

اتبعت الولايات المتحدة الامريكية منذ مطلع خمسينات القرن الماضي سياسة تستهدف دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتشارك على نحو أكبر في التنمية الاقتصادية، وقد انتهجت هذه السياسة عدة محاور، أهمها: (لبيب، 2002)

- إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1953 يعرف باسم "الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة" ليمثل الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية لإقامة وحماية وتنمية المشروعات الصغيرة.
- منح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية، فقد نص قانون الضرائب الاتحادي على تخفيض ضرائب دخل الإيرادات ليصل إلى 2% في حالة المشروعات الصغيرة.
- إنشاء الإدارة الاتحادية للمشروعات الصغيرة، ووضع برامج تدريبية واستشارية لإقامة وتنمية المشروعات الصغيرة.
- إنشاء نظام تمويلي يعين المشروعات الصغيرة على الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية لشراء الآلات أو لزيادة رأس المال العامل.

تجربة مصر

تعدُّ مصر من أقدم الدول العربية التي بدأت بالعمل بفكرة المشروعات الصغرى والمتوسطة، حيث تعدُّ تجربتها من التجارب الناجحة في المنطقة العربية، حيث مرت من خلالها عملية تنمية وتطوير هذه المشروعات بسلسلة طويلة من التغيرات، حيث أنه في يوليو 1952 أهتمت الدولة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك من خلال إنشاء العديد من الأجهزة التي تقوم برعايتها ودعمها، إذ أن هناك العديد من المؤسسات والهيئات وثيقة الصلة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة في مصر، التي تتعدد وتتنوع ما بين مؤسسات ذات طابع تخطيطي، وأخرى تتلقى المشروعات، وكذلك مؤسسات تمويلية، ومؤسسات لتقديم خدمات فنية وتسويقية وتدريبية، ومؤسسات ذات طابع مهني، حيث تهدف هذه المؤسسات إلى دعم ومساعدة وتنمية

المشروعات الصغرى حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، ويوضح هذا مدى أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في مصر، حيث إنها تلعب دورا في تنمية الاقتصاد القومي المصري من خلال مساهمتها في الإنتاج القومي واستيعاب العمالة والإسهام في الصادرات (أبو خويط والسوقي، 2015). إلا أن مصر تمر بمشكلات ومعوقات عديدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة (هشام، 2012).

وعلى خلاف تجربة اليابان وإيطاليا والولايات المتحدة في المشروعات الصغيرة، يبدو أن التجارب العربية الخاصة بتلك المشروعات لم تصل إلى مرحلة النضج بعد. فما كتب عن تجارب بعض الدول العربية يشير بوضوح أن تلك التجارب تحيطها العديد من الصعوبات والمعوقات والمشكلات، وقد يكون ذلك أمرًا طبيعيًا لكونها دولا نامية. ومع وجود هذه المشكلات؛ إلا أن ذلك لا ينفي التقدم الذي حققته بعض الدول العربية في مجال المشروعات الصغيرة، وما زالت الدول تهتم بهذا القطاع، وتسعى إلى إدخال العديد من التحسينات، واستحداث بعض الإجراءات التي تطوره وتعززه ليشارك بفاعلية في النهوض بالاقتصاد القومي، وما ذكر عن التجربة المصرية وغيرها من التجارب في الكتب والأدبيات يبين سعي الدول إلى الاهتمام بمتابعة تلك المشروعات والعمل على بحث حلول للتحديات والمعوقات التي تواجهها.

تجربة سلطنة عُمان:

يمكن تتبع نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان في أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: بداية النشأة

جاء الاهتمام بتنمية المشروعات والاعمال التجارية والصناعية منذ بداية النهضة المباركة في عام 1970 بقيادة السلطان الراحل قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه. ففي عام 1973 أنشئت غرفة تجارة وصناعة عُمان، التي تهدف إلى تنظيم المصالح التجارية وتنميتها والدفاع عنها وتمثيلها في مختلف المجالات. وفي عام 1974 تم إنشاء وزارة التجارة والصناعة بموجب المرسوم السلطاني السامي 40/ 74. وقد تم تحديد اختصاصات وزارة التجارة والصناعة في المرسوم السلطاني 75/26 وجاء من ضمن اختصاصها تخطيط السياسات اللازمة للمحافظة على الحرف اليدوية التقليدية وتطوير الصناعات الصغيرة وتسويق منتجاتها بما يرفع دخول العاملين في هذا القطاع. وصدر مرسوم سلطاني 1 /79 بشأن قانون تشجيع الصناعة لعام 1978. وبالرجوع الى تلك المراسيم السلطانية يتضح لنا أن سلطنة عُمان منذ بداية النهضة اهتمت بقطاع التجارة والصناعة وسخرت لها القوانين والتشريعات وحددت لها الأدوار الواجب عملها، وأصبحت الجهة المسؤولة عن هذا القطاع الهام هي وزارة التجارة والصناعة، وعلى ذلك يمكن القول أن هذه المرحلة شكلت الغرس الأول لثقافة العمل الحر، لذا اطُلق عليها مرحلة البداية أو مرحلة النشأة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الثانية: تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمثل عام 2007 البداية الفعلية لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع العُماني، حيث تم إنشاء مديرية عامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة بموجب المرسوم السلطاني 19 /2007، ونصت المادة الأولى على: " تنشأ بوزارة التجارة والصناعة مديرية عامة تسمى المديرية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، بالإضافة إلى دور وزارة التجارة والصناعة في قطاع التجارة والصناعة واهتمامها بالمشروعات والمؤسسات في تنمية الاقتصاد العُماني. ويمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد صندوق لتدعيم تلك المشروعات؛ لذا اطُلق عليها مرحلة التأسيس في وجود التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة الثالثة: تحديد هوية (مجالات عمل) المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

جاءت قرارات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عقدت بأوامر سامية من السلطان قابوس بن سعيد المعظم - طيب الله ثراه. بسيح الشامخات بولاية بهلاء بمحافظة الداخلية عام 2013م، لتحديد هوية ريادة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثلت القرارات في أربع مجالات هي:

أولا: ثقافة ريادة الاعمال

ثانيا: الدعم والفرص المتاحة

ثالثا: التشريعات والقوانين والإجراءات

رابعا: التمويل والاستثمار

وجاء المرسوم السلطاني 6/ 2013 بإنشاء صندوق الرفد وإصدار نظامه، ويهدف الصندوق إلى تقديم القروض لمجموعة من الفئات وهي:

1. الأفراد المستفيدون من الضمان الاجتماعي
2. الباحثون عن عمل
3. المهنيون، والحرفيون
4. المرأة في القطاع الزراعي

5. وأخرى يحددها مجلس إدارة الصندوق.

وتم إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرسوم السلطاني 36 / 2013. وحدد المرسوم أهم اختصاصات الهيئة في النهوض بهذا القطاع. يمكننا القول أن عام 2013 هي مرحلة تحديد هوية ريادة الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسلطنة عُمان.

المرحلة الرابعة: مرحلة التتويج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء المرسوم السلطاني 107/ 2020 ليحدد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرعاية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق من خلال نقل تبعية الهيئة إلى مجلس الوزراء. وحدد المرسوم اختصاصات الهيئة، نذكر منها الآتي:

1- تقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2- تشجيع التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى.
3- العمل على تشجيع التسويق والترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4- إنشاء مراكز وحاضنات أعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظات السلطنة.
5- إنشاء مراكز متخصصة لرفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التنافسية.
6- تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية لرواد ورائدات الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7- تخصيص نسبة من المشتريات والمناقصات الحكومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
8- تمويل رواد ورائدات الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
9- وضع الآلية اللازمة لضمان التسهيلات الائتمانية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اتضح من خلال عرض أبرز الموضوعات والنقاط المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة في سلطنة عُمان حداثة هذا القطاع، إذ بدأ الاهتمام مع بداية النهضة في عام 1970، وأخذ فترة طويلة لإيجاد تأطير تنظيمي له، ففي نهاية عام 2007م تم إنشاء مديرية خاصة تعنى بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتبع وزارة التجارة، إلا أن عام 2013 يعدُّ نقلة نوعية في هذا القطاع، مع تنظيم ندوة سيح لشامخات، وإنشاء هيئة مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري توكل إليها مهمة تنظيم هذا القطاع، فمع إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" أصبحت المشروعات الصغيرة تعمل وفق إطار تنظيمي واضح، وتحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم بالرعاية السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق في المرسوم 107/ 2020.

سابعا: الاجراءات المنهجية للدراسة

المنهج المستخدم

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسة الوصفية التي تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات، ودراسة ظاهرة معينة لتفسيرها والكشف عنها، متمثلة في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان في ظل رؤية عُمان 2040. حيث أنها تتجه نحو وصف ظاهرة معينة أو موقف معين، كما تهتم بالتعرف على المعتقدات والاتجاهات عن الأفراد والجماعات عن طريق جمع المعلومات والبيانات والتعبير عنها كما وكيفا أو الاثنين معا بما يوضح خصائصها وسماتها.

مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع المفردات أو العناصر التي تشترك في الموضوع قيد الدراسة، وفي ضوء هذا المفهوم، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الذكور والإناث في سلطنة عُمان بمحافظاتها الإحدى عشر (مسقط، شمال الباطنة، جنوب الباطنة، الداخلية، مسندم، الوسطى، ظفار، شمال الشرقية، جنوب الشرقية، الظاهرة، ومحافظة البريمي) الذين تجاوزت أعمارهم (18) عاما فأكثر. وقد تم الوصول لأفراد عينة الدراسة من خلال العينة القصدية، حيث تمكن فريق البحث من الوصول إليهم باستخدام بريدهم الالكتروني المسجل في هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي بلغ عددهم (218)، وقد تم الاستناد لمثل هذا النوع من العينات لاعتبارات عدة متعلقة بأحكام وصعوبة الوصول لمفردات مجتمع الدراسة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولاعتبارات أخرى تتعلق بفترة تطبيق الدراسة، التي وافقت مع جائحة كورونا، وما بها من إجراءات وتداعيات تسببت في غلق مثل هذه المشروعات لفترة ليست بسيطة في أثناء تطبيق الدراسة، ولاعتبارات أخرى تتعلق بالحظر ومنع التنقل بين المحافظات.

محددات الدراسة

تمت الإشارة إلى ثلاثة محددات رئيسية للدراسة، وهي الحدود البشرية والزمنية والجغرافية، وفي ما يلي عرضا لهذه المحددات:

1. **الحدود البشرية:** وهم مجموعة من الأفراد الذين طبقت عليهم الدراسة، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة في أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذين تتجاوز أعمارهم (18 عاما فأكثر)، وقد بلغ إجمالي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ممن طبقت عليهم الدراسة (218)

شخصا، من جميع محافظات السلطنة.

2. **الحدود الزمنية:** وهي المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، وحددت خلال الفترة من 1/11/2020إلى 1/06/2021.

3. **الحدود المكانية:** وحددت بسلطنة عمان بمحافظاتها الإحدى عشر (مسقط، شمال الباطنة، جنوب الباطنة، الداخلية، مسندم، الوسطى، ظفار، شمال الشرقية، جنوب الشرقية، الظاهرة، ومحافظة البريمي) حدودا مكانية للدراسة.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة عددا من الصعوبات، وتتمثل في:

أ- صعوبات تتعلق بفترة تطبيق الدراسة، التي وافقت مع جائحة كورونا، وما بها من إجراءات وتداعيات تسببت في غلق مثل هذه المشروعات لفترة ليست بسيطة في أثناء تطبيق الدراسة.

ب- صعوبات تتعلق بالحظر ومنع التنقل بين المحافظات، مما حد من قدرة الباحثين على التنقل، وأثر على فترة جمع البيانات.

ت- صعوبة الوصول لأصحاب المشروعات الصغيرة من الشباب؛ ومن ثم تطبيق أداة جمع البيانات.

ث- عدم استجابة بعض أصحاب المشروعات للمشاركة في الدراسة.

أداة الدراسة

استندت الدراسة إلى الاستبانة الإلكترونية كأداة رئيسية لجمع البيانات، وذلك عن طريق برنامج (Google Forms) وقد تم إعدادها بالاعتماد على المراجعة التقييمية للكتب والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وأهدافها، وقد تضمنت الاستبانة أسئلة متنوعة غطت الخصائص الديموغرافية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبعض الأسئلة المتعلقة بمشروعاتهم، وسؤال مفتوح متعلق بحاجات قطاع ريادة الأعمال في السلطنة المتمثل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأبرز القضايا التي تحتاج إلى تحسين.

صدق الأداة وثباتها

تم عرض الاستبانة على مجموعة من الأكاديميين والمتخصصين بجامعة السلطان قابوس البالغ عددهم (٧) متخصصا وأكاديميا، وبناء على ملاحظاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة، لتخرج أداة الاستبيان بصورتها النهائية.

تحليل البيانات

اعتمدت الدراسة في تحليل بيانتها على الجمع بين التحليل الكمي والكيفي، باتباع الاتي:

1- الاستعانة ببرنامج جداول البيانات Microsoft Excel؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وقد تمثلت هذه النماذج الإحصائية في **أساليب التحليل الوصفي البسيطة** التي تمثلت في التوزيعات النسبية والتكرارية (percentage).

2- استندت الدراسة إلى التحليل النوعي من خلال الاعتماد على نموذج مناسب)الفقيه، 2017) للتحليل النوعي باتباع ثلاث مراحل أساسية. المرحلة الأولى: تجهيز البيانات، حيث تم تنظيُم البيانات التي جمعت من المشاركين، وذلك من خلال قراءتها، وتنظيمها حسب الاستجابات. المرحلة الثانية ترميز وتصنيف البيانات، تُمثل هذه المرحلة صميم تحليل البيانات النوعية؛ حيث يتم فيها ترميز البيانات التي تم تنظيمها في المرحلة السابقة، حيث تمثل عملية ترميز البيانات الخطوة الأساس في تحليل البيانات النوعية، وتعتمد هذه العملية على قراءة محتوى البيانات سطرا بسطر، ثم تقسيم البيانات إلى أجزاء، وهذه الأجزاء إما أن تكون جملا أو فقرات، بعد ذلك تُوضع تسميات مميزة لتلك الأجزاء، وبعد الانتهاء من ترميز جميع البيانات، تبدأ خطوة البحث عن موضوعات مرشحة، أو نقاط رئيسية، التي يمكن أن تجمع بين الرموز المتشابه التي تم التوصل إليها في الخطوة السابقة، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على إعادة ترميز البيانات وتنظيمها في التساؤل الرئيسي المتعلق بـ": ما حاجات قطاع ريادة الأعمال في سلطنة عُمان" على برنامج جداول البيانات، ومن ثم تقسيمها إلى نقاط رئيسية. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الوصف والتفسير وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تحليل البيانات النوعية، والهدف منها تفسير البيانات وتحليلها، وربطها بالإطار النظري لفهم الأبعاد المختلفة للموضوع المدُروس.

ثامنا: نتائج الدراسة

خصص هذا الجزء من الدراسة لبحث وتحليل النتائج المتعلقة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، خاصة تلك المتعلقة بـ: " بأهم الخصائص الديموغرافية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عينة الدراسة، وأيضا حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم الجوانب التي تنقصها التي تحتاج إلي تحسين ومتابعة.

أولا: الخصائص الديموغر افية لعينة الدراسة:

توضح الجداول الآتية النتائج الخاصة بهدف الدراسة المرتبط بمعرفة الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وبعض المعلومات الأساسية المرتبطة بمشروعاتهم، علما بأن الدراسة طبقت على عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ممن أبدوا استعدادهم وموافقتهم للاستجابة على بنود الاستبانة، وممن تتجاوز أعمارهم 18 عامًا، وقد بلغ عدد الذين أجابوا فعلا عن الاستبانة (218) فردًا. وفي ما يلي وصف مجتمع الدراسة:

الجدول 2 يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس والسن والمؤهل الجامعي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	57	26
	أنثى	161	74
السن	18 – أقل من25	9	4.1
	25 – أقل من 30	30	13.8
	أكثر من 30 سنة	179	82.1
المؤهل الدراسي	أقل من الدبلوم العام	29	13.3
	الدبلوم العام	58	26.6
	البكالوريوس	25	11.5
	الدبلوم العالي	86	39.4
	الماجستير	3	1.4
	الدكتوراه	17	7.8

1- **التركيب النوعي لعينة الدراسة:** توضح نتائج الجدول (2) بأن هناك ارتفاعا واضحا في نسب تركز الذكور بعينة الدراسة، التي وصلت إلى (74%) مقارنة بـ(26%) للإناث؛ وهي نتيجة قد تحمل مضامين تشير إلى أن الذكور أكثر ميلا واستعدادا للانخراط في هذا النوع من المشروعات، وتتفق هذه النتيجة مع مضامين دراسة (الخمشي، 2011) التي بينت أن الإناث أقل ميلا للعمل في المشروعات الصغيرة، مرجعة ذلك إلى طبيعة المرأة وخوفها من المجازفة في مثل هذه المشروعات، وما يترتب عليها من التزامات، بالإضافة إلى مدى تقبل المجتمع الذي تعيش فيه المرأة لانخراط المرأة في مثل هذه الأعمال.

1- **التركيب العمري لعينة الدراسة:** تشير نتائج الجدول (2) أعلاه أن الفئة الأكبر من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية 30 سنة وأكثر بنسبة (81.1 %) يليها الفئة العمرية 25 سنة إلى أقل من 30 سنة بفارق كبير وبنسبة (13.8%)، أما الفئة العمرية 18 سنة إلى أقل من 25 سنة فتشكل نسبة (4.1%) فقط، وقد يرجع ذلك إلى عدم اهتمام هذه الفئة بالعمل الحر في هذه الفترة، لأسباب تعود إلى انشغالهم بالتعليم الجامعي أو المهني والبحث عن وظيفة، بالإضافة إلى اهتمامات الشباب الأخرى.

2- **المستوى التعليمي لعينة الدراسة:** توضح نتائج الجدول ((2أيضا، أن النسبة الأكبر من أفراد العينة من حملة شهادة الدبلوم العام بنسبة (39.4%)، تليها حملة شهادة البكالوريوس بنسبة (26.6)، وهذه النتيجة قد تحمل مضامين جيدة تشير إلى وجود ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب الجامعي، وقد تفسر دور ومحاولة مؤسسات التعليم العالي في تدعيم ثقافة ريادة الأعمال لدى منسبيها. بينما يشكل أفرد العينة ممن تعليمهم دون شهادة الدبلوم العام نسبة (13.3%)، في حين يشكل حملة الدبلوم العالي نسبة (11.5%)، يليهم حملة الماجستير بنسبة (7.8%)، وأخيرا حملة شهادة الدكتوراه بنسبة (1.4). وهذه نتيجة إيجابية تدلل على وجود توسع وانتشار في ثقافة ريادة الأعمال لمختلف المستويات التعليمية، هذا وتعد المؤسسات التعليمية بمختلف مؤسساتها ومستوياتها مكانا مناسبا لحث الأفراد والطلاب وتشجيعهم للاتجاه نحو ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الخاصة.

الجدول (3): التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة
محافظة البريمي	7	3.2%
محافظة الداخلية	20	9.2%
محافظة الظاهرة	16	7.3%
محافظة الوسطى	4	1.8%
محافظة جنوب الباطنة	21	9.6%
محافظة جنوب الشرقية	14	6.4%
محافظة شمال الباطنة	21	9.6%
محافظة شمال الشرقية	5	2.3%
محافظة ظفار	24	11.0%
محافظة مسقط	85	39.0%
محافظة مسندم	1	0.5%
المجموع	218	100%

3- **توزيع عينة الدراسة بناء على المحافظة:** توضح نتائج الجدول (3) اعلاه تركز أغلب أفراد عينة الدراسة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في **محافظة مسقط**، وبنسبة وصلت إلى (39%)، يليها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة القاطنين **في محافظة ظفار** بنسبة (11 %)، بينما شكلت نسبة عينة الدراسة ممن يقطنون محافظتي جنوب الباطنة وشمال الباطنة (9.6%)، في حين تشكل محافظتي مسندم والوسطى أقل نسب من عينة الدراسة بنسبة (0.5)، (1.8) على التوالي، وهذه نتيجة تتسق مع توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في (ريادة) حسب المحافظات، حيث بلغت المشروعات الواقعة في محافظة مسقط أعلى مستوي، وبعدد وصل حتى (14309) مشروعا، تليها محافظة شمال الباطنة بعدد (6741)مشروعا، في حين تشكل عدد المشروعات في محافظة مسندم أقل مستوى بعدد (166) مشروعا فقط (الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 2019).

الجدول (4): التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين حسب حجم المشروع

حجم المشروع او المؤسسات	العدد	النسبة
صغرى	179	82.1%
صغيرة	34	15.6%
متوسطة	5	2.3%
المجموع	218	100 %

5- توزيع عينة الدراسة وفق حجم مشروعاتهم: توضح نتائج الجدول (4) النتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لحجم مشروعهم (صغرى، صغيرة، متوسطة)؛ فتظهر النتائج أن هناك ارتفاعا واضحا في **المشروعات الصغرى**، بنسبة (82.1%)، في حين وصلت نسبة أصحاب المشروعات الصغيرة (15.6%)، بينما تشكل المشروعات المتوسطة نسبة (2.3%) فقط، وهذه نتيجة طبيعية تتناسب مع حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، حيث تبين الإحصائيات المسجلة وجود ارتفاع واضح وكبير في المشروعات الصغرى، حيث وصل عددهم حتى عام 2019 (31953) مشروعا من أصل (42698) مشروع، تليها المشروعات الصغيرة بعدد بلغ (8215)، في حين بلغت المشروعات المتوسطة المسجلة عدد (2530) مشروعا فقط. (الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 2019).

ثانيا: حاجات قطاع ريادة الأعمال في السلطنة من وجهة نظر أصحاب المؤسسات ص وم:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة، النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال المتعلق بـ: ما حاجات الشباب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة؟ وقد تم تنظيم النتائج الكيفية التي تمت من خلال المقابلات والاستمارات التي أجريت مع أصحاب المشروعات الصغيرة الخاصة، من خلال تنظيمها على هيئة مجموعة من النقاط الرئيسية التي تم ذكرها، والتأكيد عليها من قبل أصحاب هذه المشروعات.

الجدول (4): حاجات رواد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

م	العبارة	النسبة
1	الحاجة إلى تقديم الدعم المالي، وتسهيل الحصول على قروض	19.5
2	الحاجة إلى دعم الحكومة الفني والاشرافي للتغلب على الصعوبات والتحديات.	17.7
3	تقديم التسهيلات الحكومية في تخليص المعاملات، والبعد عن التعقيدات والإجراءات المطولة	16.9
4	إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من رسوم تخليص المعاملات، والضرائب	13.4
5	إيجاد آلية ميسرة تسهل على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسديد القروض	7.7
6	عدم إغلاق النشاطات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا	7.6
7	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات، وعدم التأخير في دفع مستحقاتها	6.3
8	تقديم الدعم اللازم للمشروعات المتعثرة، وإنشاء صندوق للأزمات للحماية من الإفلاس.	6.1
9	تفعيل أنظمة إلكترونية ومنصات تقنية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمل	4.8

يوضح الجدول (5) نتائج استجابات عينة الدراسة في ما يتعلق بحاجات الشباب في قطاع ريادة الأعمال في السلطنة، وقد تضمن الجزء (9) عبارات، تمثل أهم الحاجات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحابها، وتشير نتائج الجدول كما هو واضح أن الحاجة إلى تقديم الدعم المالي، وتسهيل الحصول على قروض يعد أكبر تحدي يواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب رأي وتجربة عينة الدراسة بنسبة (19.5%)، وفي هذا السياق تبين نتائج دراسة (السميرات: 2009) أن عدم توفر الميزانية اللازمة والكافية للمشروع يعد من أكبر المعوقات التي تؤدي إلى تأخر وفشل

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تتفق هذه النتيجة مع مضامين دراسة (إبراهيم: 2011) التي أوضحت أن أكبر معوق مالي يواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو المغالاة في الحصول على ضمانات مقابل القرض.

أما ثاني احتياج فتمثل في الحاجة إلى دعم الحكومة لأصحاب المشروعات الصغير والمتوسطة، وتقديم المتابعة لمشروعاتهم وما يعترضها من تحديات بنسبة (17.7)، وهذا يبرز دور الحكومة ممثلة بالمؤسسات والهيئات المعنية بالأمر في متابعة المشروعات القائمة، وتقديم الدعم اللازم لها من خلال الدورات التدريبية، والزيارات المختلفة، لمساعدتها وتقديم التوجيهات اللازمة لها حتى تستمر في عملها بفاعلية. في حين جاء تقديم التسهيلات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المعاملات، والبعد عن التعقيدات والإجراءات المطولة كثالث أكبر احتياج وبنسبة (16.9)، وفي هذا السياق توضح دراسة (الخمشي: 2011) أن التحديات المرتبطة بتعقد الإجراءات الإدارية والحكومية تمثل أكبر تحدي يواجه المشروعات الصغيرة، مما يدلل الحاجة للبحث عن سبل لحل هذا الجانب، والتقليل من كثرة الإجراءات الإدارية، واعتماد تشريعات وقوانين تسهل عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنظم عملية تأسيسها وسيرها على نحو لا يعطل أو يؤخر من عملية تطورها. كما توضح نتائج الجدول نفسه أن إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من رسوم تخليص المعاملات والضرائب، وتقديم إعفاءات جمركية كافية كانت في المرتبة الرابعة وبنسبة (13.4)، وهذه النتيجة تدلل حاجة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تقديم التسهيلات المختلفة، وإعفائها من دفع الرسوم الخاصة بتخليص المعاملات، وتجديد التراخيص، كونها مشروعات ناشئة وغير قادرة على تحمل أعباء مالية في أثناء تخليصها للمعاملات المختلفة. وفي المرتبة الخامسة حصلت حاجة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إيجاد آلية ميسرة تسهل على أصحاب هذه المشروعات في تسديد القروض على نسبة (7.7).

وتبين نتائج الجدول أيضا تأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأزمة كوفيد ١٩، وتأثرها بالإجراءات المختلفة التي اتخذتها الدولة في التعامل مع الجائحة، حيث حصلت الجزئية المتعلقة بكورونا " التأقلم والتعايش مع الجائحة، والابتعاد عن إغلاق النشاطات والمشروعات التجارية، حتى لا تؤذي ولا تؤثر على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة" على المركز السادس من حيث الأهمية، وبنسبة (7.6)، حيث أوضح المبحوثين مدى تأثر مشروعاتهم بأزمة كورونا، مؤكدين أن أغلاق النشاطات التجارية، والإغلاق التام والجزئي لهذه المشروعات الذي طبق في السلطنة على فترات مختلفة قد أثر على مشروعاتهم، موضحين حاجتهم إلى أن تتعامل الدولة مع الجائحة بطريقة لا تؤثر على مصالحهم، ولا تؤدي إلى فشل مشروعاتهم وغلقها، وفي هذا السياق توضح دراسة (Shafi et al., 2020) إلى أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تأثرت بشدة، وتواجه العديد من المشكلات، مثل المشكلات المرتبطة بالجوانب المالية، وتعطل سلسلة التوريد، وانخفاض الطلب، وانخفاض المبيعات والأرباح، بالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من (83٪) من الشركات لم تكن مستعدة ولا يوجد لديها أي خطة للتعامل مع مثل هذا الوضع وهذه الأزمات. علاوة على ذلك، أفاد أكثر من ثلثي الشركات المشاركة أنها لا تستطيع البقاء إذا استمر الإغلاق لأكثر من شهرين، كما دعت دراسة (Razumovskaia et al., 2020) إلى ضرورة تنفيذ تدابير شاملة لهذه الشركات، بما في ذلك الدعم الضريبي والإداري والمصرفي والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ من أجل تخفيف التأثير السلبي لهذه الجائحة. في حين جاءت الحاجة إلى " تقديم الدعم اللازم للمشروعات المتعثرة، وإنشاء صندوق للأزمات لمساعدة المشروعات المتأثرة" على نسبة (6.3)، ونسبة (6.1) للحاجة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على المناقصات، وعدم التأخير في دفع مستحقاتها، كما بين مجموعة من المبحوثين الحاجة إلى تفعيل أنظمة إلكترونية ومنصات تقنية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإفادة منها بنسبة (4.8).

وهذه جوانب تسعي عُمان إلى الوقوف عليها، وتحسين آلية عملها، خاصة مع التوجيهات المستمرة والمتكررة من قبل الدولة لدفع هذا القطاع إلى الأمام، وإيجاد بيئة أعمال تناسب التطلعات الحالية، حيث تسعى السلطنة من خلال رؤية عُمان 2040 إلى تمكين هذا الجانب، إذ جاء في وثيقة رؤية عُمان 2040 كأولوية أساسية، من خلال تحقيق قطاع خاص ممكن، يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي، وتسعى فيه السلطنة إلى تطوير بيئة الأعمال، وإعطاء القطاع الخاص دور الريادة، وتمكينه من تسيير عجلة التنمية الاقتصادية المتوازنة، بما يتيح بناء بيئة تنافسية ممكنة للقطاع الخاص؛ لتطوير قطاعات إنتاجية حرة محافظة على المجتمع والبيئة. كما يتم العمل على تعميق سوق رأس المال، وتوفير التمويل المستدام اللازم وفق أنماط تمويل مبتكرة لإقامة المشروعات الإنتاجية، وخصوصا الصغيرة والمتوسطة منها، وسعيها إلى إيجاد شراكة وتكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتضنها مؤسسات كبيرة، كما تسعى السلطنة من خلال رؤية عُمان 2040 إلى تسهيل ممارسة الأعمال، وأن تكون السلطنة من أفضل10 دول في سهولة ممارسة الأعمال (رؤية عُمان ٢٠٤٠).

تاسعا: النتائج العامة

تقوم هذه الدراسة على محاولة معاينة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان في ضوء رؤية عُمان2040، والتعرف على تجارب الدول العربية والأجنبية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والكشف عن حاجات هذه المؤسسات في السلطنة، وأبرز الجوانب التي تحتاج إلى تحسين ومتابعة. وقد استندت الدراسة إلى منهج المسح الاجتماعي بالعينة، بالاعتماد على أداة الاستبانة، التي تم تطبيقها على عدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف محافظات السلطنة، والبالغ عددهم (218)، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات الآتية:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن الذكور يشكلون ثلاثة أرباع العينة مقارنة بالإناث، وبأن النسبة الأكبر من عينة الدراسة يرتكزون عند الفئة العمرية

(30) سنة فأكثر، كما بينت النتائج أن أكثر أفراد عينة الدراسة من حملة الدبلوم العام.

2- تبين النتائج تركز أفراد عينة الدراسة في محافظة مسقط، كما أوضحت أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من أصحاب المشروعات الصغرى.

3- تكشف النتائج أن الحاجة إلى تقديم الدعم المالي، وتسهيل الحصول على قروض، والحاجة إلى الدعم الحكومي الفني والإشرافي يعد أكبر تحدي يواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- كما أوضحت النتائج أن هناك حاجة ملحة الى تسهيل إجراءات تخليص المعاملات والاعفاء من الضرائب والفوائد.

عاشرا: التوصيات

1- الحاجة إلى تنويع مصادر الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم هذه المشروعات.

2- إيجاد سياسة إقراض مناسبة للمشروعات الصغيرة، وتمديد فترة سماح القرض من سنة واحدة إلى 3 سنوات كحد أدني.

3- تأسيس وحدة مركزية متطورة لتقليل الإجراءات التي تمر بها المشروعات؛ من خلال تفعيل نظام إلكتروني لهذه الوحدة يمكن الشباب من خلاله إنهاء إجراءاتهم المختلفة.

4- تسريع سن قانون متكامل وشامل ينظم عمل المشروعات الصغيرة.

5- إنشاء مكاتب حكومية متخصصة ومستقلة تضم مختصين واستشاريين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يمكنهم تقديم النصيحة والاستشارة الفنية لأصحاب المشروعات المتعثرة أو المهددة بالإفلاس.

6- إيجاد نظام وسياسة لدعم وتنشيط المشروعات الصغيرة في حال تعثر المشروع أو مروره بمشكلة كبيرة، من خلال إنشاء نظام تأميني يتطلب اشتراك أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيه عن طريق دفع رسوم رمزية شهرية لهذا النظام، على أن تمنح قروضا بدون ضمان أو تأمين أو فائدة في حالة مرورها بأزمة مالية معينة، ويتم سداد القرض حسب كل حالة.

المصادروالمراجع

إبراهيم، أبو الحسن موجود.(2008). صور لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تدعيم ثقافة العمل الحر لدى الشباب الجامعي. المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، 11، (2)، 5194-5284.

إبراهيم، عماد الدين. (2011). دراسة ميدانية حول تحديد اهم معوقات المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (2)،625-666. مصر.

أبو خويط، ناجم محمد، والسوقي، عبدالرزاق عبدالله. (2015). تجارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد، س3, عدد خاص، 279 - 292.

أحمد، مروة، وبرهم، نسيم. (2008). الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. القاهرة.

أحمد، منى حمودة حسين.(2013). فعالية استراتيجية مقترحة في تدريس مقرر تخطيط وإدارة الإنتاج لتنمية مهارات ريادة الأعمال والاتجاه نحو العمل الحر والتحصيل المعرفي لدى طلبة المدرسة الصناعية الثانوية الزخرفية. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (38)، ج 294،3-348.

أحمد، هيام سالم زيدان. (2020). العلاقة بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاقتصاد المصري: نماذج من تجارب دول آسيوية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية 11(1)، 321 - 353.

بندقجي، محمد رياض. (2005). المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة جرش: مشاكل ومعوقات: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الإدارية، 32، (1). 62-76.

بيوض، رمضان محمد.(2015). تجارب دولية ناجحة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة: اليابان - كوريا الجنوبية - إيطاليا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد، س3, عدد خاص، 42 - 51.

الجسار، عبدالمحسن فهد. (2003). إدارة المشروعات والمتاجر الصغيرة: أسس علمية وخطوات عملية. ط1. ذات السلاسل. الكويت.

جودة، عبدالوهاب. (2009). الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات الأعمال الحرة الصغيرة بسلطنة عمان: دراسة ميدانية. المجلة العربية لعلم الاجتماع: جامعة القاهرة - كلية الآداب - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، (3،) 135 - 208.

حسن، عبد المنعم حسن موسي. (2019). الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين، 6|(1)، 166 - 188.

الحسيني، فلاح حسن. (2006). إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز. ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان. الأردن.

حمزة، أحمد إبراهيم (2011). خدمات رعاية الشباب الجامعي وتنمية ثقافة التسامح، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، (30)، ج3، ص1426-1455، جامعة حلون. جمهورية مصر العربية.

خطاب، سمير. (2012). اهمية المشروعات الصغيرة في اقتصاديات الدول. مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة: كلية التجارة جامعة عين شمس. مصر.

الخمشي، سارة صالح. (2010). دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 25، (50)، 245-292.

خوني، رابح، وحساني، رقية. (2008). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. ايتراك. القاهرة.

رؤية عمان 2040. (2020). وثيقة الرؤية. وزارة الاقتصاد. سلطنة عمان.

سلمان، ميساء، والعبادي، سمير. (2015). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي. ط1. مركز الكتاب الأكاديمي. عمان.

السميرات، بلال يوسف. (2009). المشكلات الادارية والمالية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب. دراسات، العلوم الادارية، 36، (2). 396-415.

ضيف، أحلام الدمرداش. (2000). تنمية اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل في المشروعات الإنتاجية الصغيرة: دراسة من منظور خدمة الجماعة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، (9)، 315-363.

الطيب، بوهلال.(2016). سياسات رعاية الشباب في الجزائر، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، 7(1)، 180 - 199.

العاني، مزهر وآخرون. (2010). إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنلوجي. ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.

عثمان، صوفي. (2018) الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، جمهورية مصر العربية، مطبعة التجارة والتعاون، الطبعة الثالثة.

العجلوني، محمود وآخرون. (2008). دور المشروعات الصغيرة في إنعاش الاقتصاد الوطني (دراسة ميدانية لإقليم الشمال بالمملكة الأردنية الهاشمية). إربد للدراسات والبحوث، 12، (1)، 45-77.

عفافنه، جهاد، وأبو عيد، عوض. (2004). إدارة المشاريع الصغيرة. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

الفقيه، أحمد حسن أحمد. (2017). تصميم البحث النوعي في المجال التربوي مع التركيز على بحوث تعليم اللغة العربية. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية: مركز رفاد للدراسات والأبحاث، 2(3)، 354 - 367.

القحطاني، منيرة سعيد. (2020). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030: دراسة تطبيقية على محافظة القويعية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية: المركز القومي للبحوث غزة، 4(15)، 134 - 149.

كريم، سالم محمد، والصالحي، عبدالعزيز علي محمد. (2015). المشروعات الصغرى والمتوسطة سبيلًا للتنمية الاقتصادية: دروس مستفادة من التجارب الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - بني وليد، س3, عدد خاص، 300 - 313.

لبيب، هالة محمد. (2002). إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة.

المبيريك، وفاء، والشمري، تركي. (2006). تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها. ط1. مجلس النشر العلمي. لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت. الكويت.

محمد، رسلان، وعبدالكريم، نصر. (2011). واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية: جامعة القدس المفتوحة، (23)، 43 - 82.

منصور، علي ناجح علي. (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030 م.: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية: المركز القومي للبحوث غزة، 4|(9)، 1 - 31.

النجار، فايز، والعلي، عبدالستار. (2009). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة. ط2. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

نور الدين، نوي. (2018). العقبات التي تحد من تفعيل الدور التنموي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 5 (1)، 281 - 302.

هشام، علي مهران. (2012). المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المتواصلة: النموذج الياباني. مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة: جامعة عين شمس - كلية التجارة ومنظمة حقوق الانسان، القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس والمنظمة الوطنية الدولية لحقوق الانسان، 89 - 122.

هندي، جمال حامد علي. (2018). تجارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة وتطويرها. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، 9(1)، 548 - 565.

الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (2019). التقرير السنوي لريادة 2019.

يوسف، توفيق. (2009)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان: https://riyada.om/ar-om/aboutus/Pages/definesme.aspx

وزارة التجارة السعودية: https://mc.gov.sa/ar/mediacenter/news/pages/13-12-16-03.aspx

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة البحرينية: https://www.moic.gov.bh/ar/tiles/smes/pages/smes-definition.aspx

مديرية الصناعة والمناجم- جمهورية الجزائر https://dim-msila.dz/?p=73

References

Allinson, G., Braidford, P., Houston, M., & Stone, I. (2015). Understanding growth in small businesses (Bis Research Paper No. 216).

Ayandibu, A. O., & Houghton, J. (2017). The role of Small and Medium Scale Enterprise in local economic development (LED). Journal of Business and Retail Management Research, 11(2).

Ivanová, E. (2017). Barriers to the development of SMEs in the Slovak Republic. Oeconomia Copernicana,

Majoni, T., Matunhu, J., & Chaderopa, B. (2016). SMEs policies and challenges: A comparative analysis of Zimbabwe and South Korea. International Journal of Scientific and Research Publications, 6(6), 377-384.

Muriithi, S. (2017). African small and medium enterprises (SMEs) contributions, challenges and solutions. European Journal of Research and Reflection in Management Sciences, 5(1).

Razumovskaia, E., Yuzvovich, L., Kniazeva, E., Klimenko, M., & Shelyakin, V. (2020). The effectiveness of Russian government policy to support smes in the COVID-19 pandemic. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, 6(4), 160.

Shafi, M., Liu, J., & Ren, W. (2020). Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan. Research in Globalization, 2, 100018.